مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/11/2022
العدد الثالث: ص.ص 190-210 ISSN: XXXXXXX Issue: N3
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

دور التنمية السياسية في تحقيق التنمية الشاملة في العالم العربي

The Role of Political Development in achieving Comprehensive Development in Arab world

د. السيد بخت أحمد

أستاذ مشارك ، وباحث في جغرافية التنمية جامعة دنقلا ، كلية الآداب والدراسات الإنسانية ، السودان

Dr. Elsayed Bakhat Ahmed

Associate Professor and Researcher in Development Geography

Dongola University, Faculty of Arts and Human Studies, Sudan

sayedbakht2017@gmail.com

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/11/2022
العدد الثالث: ص.ص 190-210 ISSN: XXXXXXX Issue: N3
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

الملخص:

تهدف هذه المقالة إلى استكشاف إمكانية تحقيق التنمية من خلال التنمية السياسية ، والتعامل معها في نقطتين رئيسيتين هما التنمية والتنمية السياسية .بالإضافة إلى التحديات التي تواجه النخب الحاكمة في العالم العربي من أجل تغيير الواقع الجديد الذي يتطلب تغييرات اقتصادية واجتماعية وانفتاحًا وإصلاحًا وانتقالًا سياسيًا.

يحاول المقال عرض أمثلة على محاولات بعض الدول العربية من خلال التنمية السياسية إجراء تغييرات سياسية واقتصادية لتجنب موجة الثورات.

التنمية الشاملة هي أحد دوافع ثورات الربيع العربي، كما أنها تمثل التحديات الكبرى التي تواجه النخب الحاكمة في سبيل تحقيق بعض القيم من خلال خلق التنمية السياسية .تركزت التنمية إلى حد كبير في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية ، مما أدى إلى نمو سكان الحضر .وقد أدت هذه الحقيقة إلى ظهور مشكلات اقتصادية واجتماعية مثل الفقر والبطالة وانتشار الجرائم بمختلف أنواعها ، مما ساعد على تسريع الثورات والثورات على الأنظمة التي لم تستطع إيجاد حلول لها .كما يجب مراعاة بعض القيم مثل العدالة والمساواة والاستقرار والشرعية.

الكلمات المفاتيح: النخب السياسة– التنمية– التنمية الشاملة– الربيع العربي-

Abstract:

The aim of this article is to explore the possibility of achieving development through political development, and dealing with that in two main points which were development and political development. In addition to the challenges facing the ruling elites in Arab world in order to change the new reality that requires economic and social changes as well as openness, reform and political transition.

The article tries to show examples of attempts by some Arab countries through political development to make political and economic changes to avoid the wave of revolutions.

A comprehensive development is one of the motives of the Arab Spring. It is also the major challenges facing the ruling elites in order to achieve some values through the

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/11/2022
العدد الثالث: ص.ص 190-210 ISSN: XXXXXXX Issue: N3
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

creation of political development. Development concentrated largely in urban areas than rural areas, leading to the growing of urban population . this fact has led to the emergence of economic and social problems such as poverty, unemployment, and the spread of various types of crime, that helped the acceleration in revolutions and revolting against regimes which have not been able to develop solutions for it. Also, some values as justice, equality, stability and legitimacy must be taken into account.

Keywords: political elites - development- comprehensive development- Arab spring.

مقدمة:

إن أول ظهور لثورات الشعوب أو ربيع الشعوب وربيع الأمم تمثل في الثورات الأوربية في عام 1848م خلال سلسلة من الاضطرابات السياسية في جميع أنحاء القارة الأوربية، وصفها بعض المؤرخين بالموجة الثورية في فرنسا 1848م، سرعان ما امتدت إلى بقية أوروبا، وقد اختلفت دوافع الثورات ما بين دوافع اقتصادية واجتماعية وسياسية بين طبقات النبلاء والعائلات المالكة والفلاحين، تبع هذه التطورات ظهور بوادر الأفكار السياسية المنادية بالاشتراكية واللبرالية والديمقراطية وغيرها.

أطلق البعض اسم " ربيع الشعوب" على ما يجري من ثورات في العالم العربي أو ما سمي بالربيع العربي. فان ثورات الربيع العربي تعتبر امتداد لحركات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي سعياً وراء تطلع الشعوب العربية إلى النهوض بنظام الحكم الذي يحقق العدالة والرفاهية وسهولة الانتقال السياسي والسماح بالحرية، وقد ساهم التقدم التكنولوجي كثيراً في تحركات الثورات العربية من خلال البث الانتقائي على شبكات الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والفضائيات.

إن المحاولات الجادة لشعوب بعض الدول العربية في تغيير أنظمة الحكم أو سياساتها ناتج عن الظلم الذي عانت منه خلال العقود السابقة، وقد عملت هذه الثورات على تغيير الواقع في كل العالم العربي إما من خلال نجاح ثوراتها أو

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/11/2022
العدد الثالث: ص.ص 190-210 ISSN: XXXXXXX Issue: N3
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

من خلال محاولات بعض الدول إصلاح العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وإشراك عديد الفرقاء في إدارة شؤون الدولة، غير أن النخب الحاكمة ما زالت تواجه العديد من التحديات التي أملتها الأوضاع السياسية.

إن التنمية السياسية تعتبر حجر الزاوية في إصلاح الوضع السياسي في الدول العربية من خلال التنمية الشاملة التي تحقق كل رغبات الشعوب الثائرة والمطالبة بحقوقها السياسية والاقتصادية والإنسانية لتحقيق صدق انتمائها لهذه الدول من حيث الحقوق والواجبات.

1-أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يتناول قضية التنمية التي هي الشاغل الأبرز للنخب السياسية التي تتصارع على السلطة تحت بعض الذرائع، كإحداث التنمية أو تحقيق العدالة وغيرها من الشعارات التي ترفع.

2-إشكالية البحث:

إلى أي مدى يمكن أن تتحقق التنمية الشاملة من خلال التنمية السياسية؟

3-أهداف البحث: يهدف المقال إلى:

1-التعرف على ببعض دوافع الربيع العربي وما تم إنجازه في هذا الصدد.

2-عرض وتحليل بعض الشعارات التي رفعها الثوار في الدول التي شملتها ثورات الربيع العربي.

3-معرفة التحديات التي تواجه النخب العربية الحاكمة ومحاولاتها في مقابلة تلك التحديات بغرض عمل التوازنات السياسية للاستمرار في إدارة الدول.

4-البحث في إمكانية تحقيق التنمية الشاملة من خلال التنمية السياسية.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/11/2022
العدد الثالث: ص.ص 190-210 ISSN: XXXXXXX Issue: N3
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

4-منهجية البحث:

استخدمت في هذا البحث المنهج التاريخي لاعتماد المادة على بعض الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية خلال السنوات الماضية، كما استخدمت المنهج الوصفي التحليلي.

المبحث الأول: ثورات الربيع العربي

أولاً-دوافع الربيع العربي:

لقد اختلفت دوافع ثورات الربيع العربي بين الدول التي شهدت الثورات أو التحركات السياسية تجاه الرغبة في إحداث تغيير ، يكفل الحريات وكافة الحقوق أو الاتجاه إلى تغيير الأنظمة القائمة(ارحل) حسب رؤية الجهات المحركة للثورات، والتي نادت ببناء نظام جديد يشمل كل القوى السياسية التي تتألف منها الوحدة السياسية التي تمثل المجتمع كالذي حدث في تونس وليبيا ومصر واليمن وسوريا ثم أخيراً السودان. وأخرى دوافعها إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية ومزيداً من الحريات وتوسيع المشاركة السياسية والشعبية في التنمية واتخاذ القرار ومثلتها دول المغرب العربي والبحرين والأردن، وسعت أنظمة دول إلى استباق الثورات في محاولة لمنح الشعب مزيداً من الرفاهية والمشاركة وذلك بما تملكه من ميزات وظروف اقتصادية تختلف عن تلك الدول التي شهدت موجات الربيع العربي ومثلت هذه الشريحة دولة الأمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية، وتتجلى الأهداف الحقيقة للثورات في إسقاط الأنظمة الفاسدة وتحقيق الديمقراطية والحياة الكريمة للمواطنين، وهذه الأهداف الثلاثة تبين دور التنمية السياسية في تحقيق الديمقراطية والتعددية والمشاركة السياسية علاوة على دورها في تحقيق التنمية الشاملة وتخفيف الأعباء المعيشية عن السكان وحياتهم حياة كريمة.

أما الأسباب المباشرة تتمثل في القمع والاستبداد، ارتفاع حدة الفقر ، سوء الأوضاع المعيشية ،الفساد السياسي ،التسلط ،انتهاك حقوق الإنسان وارتفاع الأسعار وفساد الحكام والبطالة.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/11/2022
العدد الثالث: ص.ص 190-210 ISSN: XXXXXXX Issue: N3
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

ثانياً–شعارات ثورات الربيع العربي:

إن شعارات ثورات الربيع العربي لم تكن موحدة في مضمونها رغم اتفاقها على عبارة "أرحل" وهذا يدل على أن هدف هذه الثورات هو التخلص من الأنظمة الحاكمة التي ظلت تهيمن عليها وتعمل على كبت حرياتها، لكن من خلال هذه الشعارات نقرأ بحث الشعوب عن الحرية أكثر من لقمة العيش ، فكانت هناك إشارات إلى عبارات حرية حرية وذلك لان الحريات في صورها المختلفة تكاد تكون مفقودة في العديد من الدول العربية أقلها حرية الصحافة، وإن صرحت الأنظمة وبعض النخب الحاكمة بحرية الصحافة والتعبير إلا إن الواقع غير ذلك.

كما أن ظاهر الثورات يحكي عن الحرية فإن باطنها يعبر عن الضغوط الاقتصادية التي يتعرض لها السكان في العالم العربي وذلك بانخفاض معدلات الدخل وانتشار الفقر في عديد الدول خاصة في المناطق الريفية التي لم تنل حظها من مشاريع التنمية والنهضة التي تشهدها المدن، وانتشار ظاهرة الحضرية والتحضر التي أفرزت ظواهر سالبة كالهجرة من الريف إلى المدن التي ولدت ظواهر اجتماعية كالبطالة والجريمة بأنواعها المختلفة.

فالناظر إلى الثوار يجد أغلبهم من شريحة الشباب وذلك لأن هذه الشريحة واجهت ضغوط كبيرة ناتجة عن زيادة معدلات البطالة وخاصة وسط الحاصلين على شهادات أكاديمية وفنية عالية. فيحتاج هؤلاء إلى مشاريع تنموية رائدة تستوعب أكبر قدر منهم حتى يحدث التوازن المطلوب في موازين السياسة والاقتصاد.

ولمزيد من التوضيح نورد بعض الشعارات التي رفعها الثوار في بعض الدول.

الثورة التونسية: أطلقت الثورة التونسية شعارات مختلفة من بينها " خبز – حرية – كرامة – إنسانية". وكذلك "شغل – حرية – كرامة – وطنية" لا للفساد ولا للاستبداد نعم للحرية نعم للكرامة. فبدأت بسبب لقمة العيش والبحث عن الحرية والكرامة والعمل في الشعارين المرفوعين يجسدان قيمة العمل والكرامة والإنسانية ، ثم لفظان يمجدان الإنسانية في كامل معانيها والوطنية بمفهومها الشامل.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/11/2022
العدد الثالث: ص.ص 190-210 ISSN: XXXXXXX Issue: N3
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

1-الثورة الليبية: أول شعارات الثورة الليبية كان " الشعب الليبي حر" وهم ينادون بالحرية لأن الشعب الليبي ظل مقهوراً طوال فترة حكم القذافي، كما أشاروا إلى شعارات مثل "ارحل يعني حل، الشعب منك مل، ارحل". وهذا دليل على أن الشعب الليبي قد مل ويريد رحيل الزعيم معمر القذافي.

2-الثورة اليمنية: من شعارات الثورة اليمنية "الشعب يريد إسقاط النظام، ارحل، الشعب يريد محاكمة السفاح، زنقة زنقة دار دار يا علي يا غدار" " جبال إب الأبية....تهفو إلى الحرية". وتشير شعاراتها إلى الظلم الذي يلاقيه اليمنيون طول فترة حكم على عبد الله صالح.

3-الثورة المصرية: أما المصريون فقد أطلقوا عديد الشعارات المنددة بالظلم والفساد وكرروا عبارة "ارحل" والشعب يريد إسقاط النظام وتغبير حرية عدالة اجتماعية بالإضافة إلى استخدام ألفاظ محلية مثل "ارحل يعني أمشي واللا انت مبتفهمشي،، آه يا حكومة قسم الوسط.... أكلتينا العيش بالقسط، ثورة ثورة حتى النصر....ثورة في كل شوارع مصر".

4-الثورة السورية: أما عن الثورة السورية فمازال الشعب السوري يعاني من الصراع حول السلطة في محاولات لإسقاط النظام ووبدأ بعبارات مثل" يلا ارحل يا بشار، يا بشار اسمع اسمع لغير الله ما بنركع، زنقة زنقة دار دار بدنا نشيلك يا بشار، الشعب يريد إسقاط النظام".(http://www.nationalkuwait..).

5-الثورة السودانية: بدأ تحرك الثورة السودانية لسنوات طويلة أبان حكم الإنقاذ وظلت تنادي بالعديد من الشعارات منها " حرية – سلام –عدالة "ارحل، الشعب يريد إسقاط النظام" ، ثم انتقل الثوار إلى عبارة "تسقط بس" التي استمرت حتى سقوط النظام.

ثالثاً-التحديات التي تواجه النخب الحاكمة:

هناك أنظمة ذات قدرة اقتصادية عالية ومستقرة، لكنها استبدادية ومنتهكة للحقوق والحريات، ومن الصعب الحكم عليها من وجهة نظر التنمية السياسية بتطبيق مفهوم القدرة، فهي تحتاج إلى إعادة بناء نظامها السياسي وفق ما تتطلبه ثورات الربيع العربية التي تفتحت أمامها الفرص للضغط على نخبها الحاكمة من الداخل إلى الخارج، وإن

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/11/2022
العدد الثالث: ص.ص 190-210 ISSN: XXXXXXX Issue: N3
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

ما حدث من تغييرات في بعض الدول العربية يعتبر أحد محفزات النخب لإجراء التعديلات والإصلاحات تفادياً لانتقال الثورة إلى ميدانها وللشعوب بمزيد من الضغط على النخب الحاكمة ومحاولة الخروج على نظامها.

بناءاً على ذلك فقد واجهت ولا زالت تواجه النخب الحاكمة العديد من التحديات، لأن موجة الربيع العربي تمثل نهضة الشعوب من ثبات سرمدي دام طويلاً أو تأخر كثيراً عن الربيع الأوربي الذي أحدث نقلة نوعية في النظام السياسي والاقتصادي، وسادت مفاهيم كالحرية والعدالة في توزيع الثروة والسلطة والديمقراطية والانتقال السياسي وغيرها من المفاهيم الأخلاقية. وهذا القول يذكرنا بما قاله الشاعر العربي التونسي أبو القاسم الشابي " إذا الشعب يوماً أراد الحياة....." فأصبحت النخب الحاكمة بين المطرقة والسندان في أمرها ،إما ان تبقى قابضة على زمام الأمور في محاولة لإبقاء الوضع على ما هو وهم عليه مع فرض المزيد من الوسائل التي تمكنهم من إدارة الأزمات أو الدخول مباشرة في وضع الحلول المناسبة لتفادي الصراع المفروض بموجب ثورات الربيع بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وإقرار التعددية السياسية.

تشمل هذه التحديات معظم النخب العربية الحاكمة، "ملكية" كانت أو جمهورية". وهذه التحديات جزئية من مسألة أشمل وهي الديمقراطية في العالم العربي، وقدرة النخب العربية على التعامل مع قضايا الحداثة وتحديات عصر العولمة والثورة المعلوماتية. حيث أن السمات الحالية لاستخدامات التكنولوجيا هو تبسيط وتيسير نقل المعلومة وتضخيمها ونشرها بأسرع ما يكون إلى كل متلقي أو مستخدم لهذه التقنيات، وهذا في رأيي المعنى الحقيقي للثورة المعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية صغيرة ممثلة في مواقع التواصل الاجتماعي" فيسبوك- واتساب- تويتر- تيليغرام- انستجرام....." وغيرها. ومن هذا المنطلق يجب أن تستخدم التنمية السياسية كأحد الملاذات الآمنة التي تلجأ لها النخب الحاكمة في رتق النسيج الاجتماعي وتقريب الشقة بين الحاكم والمحكوم ، وذلك من خلال التأكيد على اعتماد نظم بناء الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاستقرار والتغيير المنتظم.

ولا يتم بناء الديمقراطية والتعددية إلا من خلال تأسيس الدستور الدائم لكل بلد من البلدان والذي يشترك في وضعه كل مواطن عربي على مختلف طائفته وعرقه ودينه ليكون ضامناً لاستمرارية التغيير والتوجه الحضاري نحو بناء الأمة العربية وسيادتها للعالم معتمدة على أهم خصائصها ومميزاتها الاقتصادية والإستراتيجية لامتلاكها للثروة والموقع المميز.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/11/2022
العدد الثالث: ص.ص 190-210 ISSN: XXXXXXX Issue: N3
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

إن كبرى التحديات التي تواجه النخب الحاكمة هو التخلص من تبعيتها للدول العظمى التي أصبحت تستنزف مواردها، بحجة الاتفاقيات المشتركة في المجالات الاقتصادية والعسكرية، حيث يكون الاهتمام بهذه الاتفاقيات يفوق المجهودات التي تتم في خلق أجواء داخلية تسمح بانسياب الحريات والطمأنينة لدى كل الشعوب بالتحديث السياسي والتنمية الشاملة التي ظل ينادي بها كل الفرقاء السياسيين.

أيضاً من التحديات هي محاولة العودة إلى الاستقرار في كافة المجالات بعد هذه الثورات في البلدان التي شهدت ثورات الربيع العربي أو إلي تشهد حراكاً داخلياً ينذر في بعض الدول بإمكانية التطور إلى أحداث من شأنها أن تسعى للتحديث أو التغيير أو الإصلاح من داخل تلك الأنظمة مما يستوجب حدوث تنمية سياسية تقود إلى تنمية شاملة.

أما كبرى التحديات التي تواجه النخب العربية الحاكمة في تقديري هو قضية الدساتير في الدول العربية التي لم تصل إلى نقطة الانطلاق نحو الريادة في قيادة الأمة إلى نظام مثالي أشبه بما خطه النبي محمد صلى الله عليه وسلم فيما أطلق عليه صحيفة المدينة وهو دستور كفل للجميع كل الحقوق والواجبات، والذي عجز عن الوصول إليه أغلب النخب في دولنا العربية.

وهذا له شقان: أولهما أن النخب الحاكمة لم تفكر كثيراً في صياغة دستور جامع يتفق عليه الحاكم والمحكوم يصبح دستوراً دائماً شاملاً، أو أن المحكومين في الدول العربية لم يصلوا بعد إلى مرحلة النضج السياسي الذي يجعلهم قادرين على إحداث تغيير من الداخل دونما اللجوء إلى أساليب العنف التي طالت نتائجها أبناء الأمة العربية وحدها علاوة على الخسائر الاقتصادية الفادحة. وكل ذلك لأن النخب الحاكمة لم تصغ دستوراً يضمن الاستمرارية في تداول السلطة بين الجميع على حد سواء غير مرهونة بأشخاص أو جماعات حزبية أو كيانات سياسية.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/11/2022
العدد الثالث: ص.ص 190-210 ISSN: XXXXXXX Issue: N3
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

المبحث الثاني: التنمية الشاملة بين المفاهيم والتحديات

أولاً-مفهوم التنمية:

لقد فرضت قضية التنمية نفسها على الفكر العالمي اعتباراً من النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك نتيجة لما أصاب العالم عقب الحرب العالمية الثانية من تغييرات عميقة بدأت عندها قضايا التخطيط القومي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الحضرية والريفية التي تطرح على مستوى واسع في دوائر الفكر الذي دفع بالكثير من الهيئات العالمية وحكومات الدول والعلماء إلى محاولة تطوير بعض الأطر التصورية لإرادة الدول(نبيل السمالوطي،1981).

اختلف المختصون في ميدان العلوم الإنسانية في مسألة وضع تفسير محدد للتنمية، إذ تم إدراج مئات التعريفات التي تناولت التنمية كمفهوم اصطلاحي، وأي المعايير التي يجب إتباعها لوصف هذا المصطلح وتفسيره، إذ يمكن النظر للتنمية من عدة أوجه اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، تكنولوجية وسياسية، ويمكن النظر إلى التنمية بمدلول الكل والجزء أي تحليلها ككل متكامل أو إرجاعها إلى أجزائها الأصلية بهدف فهمها(اندرو ويبستر:1986، 168).

يمكم بشكل عام **تعريف التنمية على أنها:** " كل الجهود البشرية التي تبذل من أجل النمو والتقدم، وتحقيق الرفاهية للمواطن والمجتمع، وهي كلمة جامعة، لا تعني مجرد برامج أو مشروعات للنهوض بالشعوب اقتصادياً أو اجتماعياً، وإنما تعني كل عمل إنساني بنّاء، في جميع القطاعات والمستويات، يحقق زيادة في الإنتاج وعدالة في التوزيع، ووفرة في الخدمات ودعم لعلاقة التعاون داخل المجتمع، التي تحقق الخبرة العلمية وتكتشف الموارد الاقتصادية والبشرية وتوجيهها باعتبارها قوة دافعة وموحدة لطاقات المجتمع باتجاه تحقيق أهدافه الكبرى(عيد حسن:1996: 65).

ثانياً-مفهوم التنمية السياسية:

مر تعريف التنمية السياسية بالعديد من المراحل التي حاولت وضع تعريف جامع لها، إلا أن هذا المفهوم ما زال يكتنفه الغموض وتدور حوله العديد من المسائل الجدلية لارتباطه ببعض المفاهيم كالتحديث مثلاً. على الرغم من أن التنمية السياسية تمثل أحد أبعاد التنمية الشاملة، إلا أن التنمية كانت تقتصر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما التنمية

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/11/2022
العدد الثالث: ص.ص 190-210 ISSN: XXXXXXX Issue: N3
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

السياسية فقد ضربت موعداً واحتلت موقعاً مركزياً بين أبعاد التنمية بل وأصبحت المحور الأهم من أجزاء التنمية الشاملة وتم تعريفها وفقاً لأحد الباحثين بمجموعة من التعريفات الرئيسة منها:

-التنمية السياسية هي المتطلب السياسي للتنمية الاقتصادية.

-التنمية السياسية هي السياسة كما تمتاز بها المجتمعات الصناعية.

-التنمية السياسية هي التحديث السياسي.

-التنمية السياسية هي أداء الدولة القومية.

-التنمية السياسية هي التنمية الادارية والقانونية.

-التنمية السياسية هي التعبئة والمشاركة الجماهيرية.

-التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية.

-التنمية السياسية هي الاستقرار والتغيير المنتظم.

-التنمية السياسية هي التعبئة والقوة.

-التنمية السياسية هي جانب من جوانب عملية التغيير الاجتماعي المتعددة الأبعاد.

يتضح من خلال ذلك مسألة رئيسية وهي إن التنمية السياسية مؤثرة ومتأثرة بكافة الجوانب البنائية للدولة ، ومع كافة بنى المجتمع، محققة لعملية التعبئة القومية لمقدرات القوة داخل الدولة(محمد زاهي: 1998: 172).

عليه فقد حددت موضوع دور التنمية السياسية في تحقيق التنمية الشاملة كموضوع للبحث لقناعتي بأنها أصبحت المحور الرئيس لها وتتمثل التنمية السياسية في العديد من المدلولات التي تحاول تبسيط المفهوم وتدعم مقدرته على التوغل داخل منظومة التنمية الشاملة. وفي هذا الصدد يرى بعض الباحثين أن للتنمية السياسية **خمس مدلولات:**

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/11/2022
العدد الثالث: ص.ص 190-210 ISSN: XXXXXXX Issue: N3
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

-مدلول قانوني: يهتم بالبناء الدستوري للدولة، يعنى الأسس الديمقراطية بكل أبعادها.

-مدلول اقتصادي: يعني تحقيق نمو اقتصادي يتوافق وتطلعات الشعوب الاقتصادية.

-مدلول إداري: شروط وجود إدارة ملتزمة باحترام مبادئ المشروعية والإدارية والقانونية مع تحقيق شروط الفاعلية والكفاءة والعقلانية.

-مدلول سياسي: تحقيق الانصهار في منظومة مجتمعية والمشاركة في الحياة السياسية.

-مدلول ثقافي: ارتباط التنمية بالتحديث الناتج عن ثقافة سياسية معينة(ناجي عبد النور:2007: 2).

ثالثاً-العوامل المؤثرة في التنمية السياسية:

يمكن القول إن العوامل المؤثرة في التنمية بمفهومها الشامل هي ذاتها التي تمارس تأثيرها في التنمية السياسية، وبذلك فان التنمية الشاملة بجميع أجزائها تمثل البيئة الحاضنة للعوامل المؤثرة في التنمية السياسية بصورة أكثر تفصيلاً حسب طبيعتها السياسية. وبما أن التنمية هي عملية تطور متجهة للأمام وتسعى لإحداث تغيير شامل بصورة كلية وتقوم على تخطيط إداري يؤسس إلى وجود التعبئة القومية(رياض عزيز:1989: 107)، فانه ومن خلال ذلك يمكن تحديد العوامل الرئيسة المؤثرة في التنمية السياسية بما يلي:

1-العامل المتعلق بالرغبة المجتمعية للتقدم والتطور السياسي والإدارة الحقيقية للنهوض بالواقع السياسي للمجتمع والدولة ونظامها السياسي.

2-العامل المرتبط بتهيئة كافة المستلزمات وتهيئة النظام السياسي والاجتماعي لتقبل وتنفيذ عملية التنمية السياسية الذي يتضمن السعي والعمل والشروع في عملية التنمية الشاملة.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/11/2022
العدد الثالث: ص.ص 190-210 ISSN: XXXXXXX Issue: N3
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

وجود خطة يتم من خلالها تنفيذ هذه العملية، وذلك بإعداد التخطيط الشامل، الذي يستوعب الحاجات السياسية العامة، ويحقق الأهداف السياسية للدولة، ويستغل كافة الفرص والخيارات المتاحة، وهذا ما لا تقوم إلا السلطة العامة ممثلة بالنخب التي تمسك بزمام السلطة.

وجود التعبئة الجماهيرية التي تعد من أهم عوامل نجاح واستمرارية التنمية السياسية، وتتجسد التعبئة الجماهيرية بفاعلية السلوك السياسي الذي تقوم قيادة المجتمع بتعزيزه وترسيخه وتنميته وتطويره، وإبقائه محافظاً على النهج الملائم لخدمة أهداف المجتمع. ويتم ذلك من خلال الحفاظ على الالتحام والتعاون بين السلطة والجماهير لضمان فاعلية توجيه السلوك المجتمعي للأفراد والجماعات بما يحقق التنمية السياسية(احسان محمد: 2008: 15).

رابعاً-مقومات التنمية السياسة:

إن عملية التنمية السياسية بوجه عام تخلق الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي، فالتنمية السياسية تهدف في النهاية إلى بناء النظام السياسي، وإجراء عمليات التحديث عليه ليصبح نظاماً عصرياً ومتطوراً وديمقراطياً. فالتنمية السياسية بذلك تفترض التخلص من بقايا السلطات التقليدية بخصائصها التي لم تعد تناسب البناء الجديد، وهذه الحالة تتطلب وجود عملية مواجهة مستمرة مع البقايا الراسخة التي لا تزال تؤثر سلباً في اتجاهات الأفراد والمجتمع.

مثال على ذلك فلابد من القيام بعملية نفسية وإجرائية لجعل الأفراد يؤمنون بأن الحكومة هي آلية من آليات تحقيق أهدافهم ومصالحهم وطموحاتهم(ثناء فؤاد:1997: 217) وليست مهيمنة عليهم ومسيطرة على حرياتهم. وهنا من المفترض أن يتسع المجال للتغيير المؤسسي واستمرارية النظام السياسي، بحيث يكون لدى الأفراد القابلية للموافقة على الأشكال الجديدة للسلطة والتنظيمات والطرق الجديدة لتداول السلطة.

ومن أجل التطبيق الفعلي للديمقراطية يجب التركيز على مقومات التنمية السياسية، ونذكر منها:

-المشاركة السياسية.

-التعددية السياسية.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/11/2022
العدد الثالث: ص.ص 190-210 ISSN: XXXXXXX Issue: N3
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

-التداول السلمي للسلطة.

-حماية واحترام حقوق الإنسان.

فتعني المشاركة السياسية إتاحة الفرصة لكافة أفراد المجتمع بالإسهام الواضح في سياسة الدولة وصناعة القرار ممثلة في الأنشطة الشعبية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتوسيع حجم مشاركة الكتل المختلفة في وصناعة صياغة الدستور وكافة اللوائح والنظم التي تحكم النظام وتسير كافة أمور الدولة. ولا نود الخوض في ذلك لأن طبيعة المشاركة السياسية تعتمد في أحيان كثيرة على طبيعة نظام الدولة.

إن مبدأ إقرار التعددية السياسية لا يعني تحقيق الديمقراطية، فالديمقراطية تعني قبل كل شيء منع احتكار السلطة والثروة من قبل فئة أو طائفة اجتماعية معينة.

بدون التداول السلمي للسلطة، وتوزيع الثروة بين المجتمع وفقاً إلى مبدأ الاستحقاق والجدارة يكون من الصعب الادعاء بتحقيق الديمقراطية(برهان غليون: 1986: 25) وبهذا المعنى تعتبر الديمقراطية شكل من أشكال ممارسة السلطة، على أن يكون هنالك أتفاق بين جميع أعضاء الجماعة الوطنية والقوى والأحزاب السياسية على شكل الممارسة السياسية، فالمسألة الديمقراطية تبقى شكلية دون ممارستها، بحث تحقق في النهاية الوحدة الوطنية عن طريق مشاركة جميع القوى الوطنية السياسية والاجتماعية المؤثرة في المجتمع والتي بإمكانها المشاركة في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي والحفاظ على مبدأ تداول السلطة(ثناء فؤاد:1997: 16).

يعتبر مبدأ سيادة القانون أحد الضمانات الأولى والمبدئية لحماية حقوق الإنسان، حيث تخضع سلطة الحاكم في الدولة للقانون خضوع المحكومين له وفقاً للدستور الذي يضع قواعد الحكم الأساسية، ويقرر الحقوق والحريات الخاصة للأفراد والجماعات، وبهذا يتحقق للأفراد المركز القانوني في مواجهة سلطة الحكم(حسين جميل: 1977: 533).

تتمحور فكرة مقومات التنمية السياسية من خلال الدور السياسي المتوقع أن تلعبه المشاركة السياسية في توسيع مشاركة الجماهير وتعبئتها بغرض حماية مصالحها وتأكيد وجودها بوعي كامل، كما أن المشاركة السياسية لا تنفك عن التعددية

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/11/2022
العدد الثالث: ص.ص 190-210 ISSN: XXXXXXX Issue: N3
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

التي تمثل الوجه الآخر لها لأن الدولة لا تتكون من مجتمع واحد مترابط كما القبائل في الماضي، بل تجمع ألوان الطيف المختلفة بمشاربها السياسية وانتماءاتها العرقية وطبقاتها الاجتماعية. كما أن التعددية والمشاركة السياسية تفتح الطريق أمام التداول السلمي للسلطة ، لأن الجميع اتفق على دستور جامع ينظم عمل الدولة لا يحيد عنه أي من يقع عليه عبء سيادة الدولة حسب ما يرد في القانون. وإذا ما تحقق المقومان الأولان واستوت السلطة على التداول السلمي ستتحقق كل حاجات المجتمع متحفظ حقوقهم وكرامتهم.

خامساً-دور التنمية السياسية في تحقيق التنمية الشاملة:

على الرغم من أن التنمية السياسية فرعية من التنمية الشاملة إلا أنها في نفس الوقت يمكن أن تكون قائداً ماهراً في تحقيق التنمية الشاملة. كما أن التنمية السياسية أصبحت رأس الرمح في عملية التنمية الشامية لأن التنمية السياسية من موجهات الدولة في ترقية الأداء والنهوض بشعبها خاصة مع ظهر ثورات الشعوب في محاولة إلى تقريب الفجوة بين الحاكم والمحكوم. وللشعوب أدوار كبيرة في تحقيق التنمية السياسية وذلك بالضغط على السلطات في المطالبة بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

تتحقق التنمية في ظل الاستقرار السياسي الذي يحتاج إلى مناخ تسود فيه التنمية السياسية وتوفر معينات التنمية من القدرة الاقتصادية والحراك الاجتماعي والتنظيمية، ويتحقق الاستقرار السياسي في رضا المحكومين بسيادة القانون من خلال الديمقراطية والمشاركة السياسية وتداول السلطة. وتحقق التنمية السياسية التنمية الشاملة من خلال:

1-الرقابة المجتمعية:

حيث تلتزم الدولة بتحقيق كل المطالب المجتمعية بكافة أشكالها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك لارتقاء المواطنين عبر التنمية السياسية إلى مستوى المسؤولية والانضباط ونمو الحس الإنساني والوطني في مراقبة حقوقه ومتابعة كل القرارات الحكومية في تخفيف الأعباء المعيشية عن السكان وتشجيع المنظمات المحلية للعمل في المناطق الريفية بغرض المساواة بين سكان الحضر والريف في كل أنواع الخدمات التي تؤدي إلى تنمية شاملة في كل القطر مما يقودها إلى الأفضل في كل شيء.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/11/2022
العدد الثالث: ص.ص 190-210 ISSN: XXXXXXX Issue: N3
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

2-العدالة:

وتتمثل العدالة في توزيع السلطة والثروة ، كالتوزيع المتكافئ للحقوق السياسية في المشاركة السياسية وصنع القرار واتخاذه وتنفيذه، وحق المواطنين في الحصول على احتياجاتهم الضرورية بكل يسر وبدون معاناة أينما كانوا داخل حدود الدولة. فإن أفراد المجتمع إذا ما أحسوا بالأمان والعدالة في توزيع السلطة والثروة فإنهم سيكرسون جهدهم في المحافظة على هذه الحقوق والتشجيع على المزيد من المشاريع التي من شانها تحقيق التنمية الشاملة. فالصراع الدائم بين الفرقاء السياسيين في عديد الدول العربية ناتج عن عدم التوزيع المتوازن للسلطة والثروة، وأدى ذلك إلى تأخر التنمية في تلك البلدان. وبهذا فإن تحقيق العدالة سيؤدي حتماً إلى الاستقرار السياسي المحفز على قيام مشروعات التنمية ونشاط المجموعات والمنظمات في إنجاحها.

3-المشاركة السياسية والتعددية:

إن الدول التي كفلت حق المشاركة السياسية فقد أتبعت بدرجة كبيرة كل المفاهيم التي نادت بها التنمية السياسية، والتي تعني بتوسيع دائرة المشاركة في السلطة، مما يتيح أكبر قدر من التمثيل في الكتل البرلمانية ومواقع اتخاذ القرار. ويفهم ذلك من خلال مفهوم الديمقراطية واللبرالية وأي من أساليب إتاحة الفرص لتمثيل كافة ألوان الطيف السياسي. ويشجع هذا النظام السياسي على العمل الجماعي الذي تتضافر فيه كافة الجهود بغرض تقديم الأفضل وعكس الوجه المشرق للمشاركين. وبذلك تتحقق التنمية الشاملة والاستقرار والتطلع إلى الريادة العالمية في مجال التنمية وحقوق الإنسان ومحاربة الفقر والجريمة والفساد.

4-صياغة الدساتير:

إن مشكلة التنمية السياسية تكمن في غياب الدستور الشامل في بعض الدول العربية الذي يحقق العدالة في التوزيع للسلطة والمشاركة السياسية والشعبية في صياغة وصنع القرار وتحقيق التنمية وتنظيم كل أمور الدولة. فقد بدأت بوادر صياغة الدساتير في دول مثل مصر مرتين وتونس (آخرها2022) وليبيا والمغرب وتبع ذلك إصلاحات في بقية دول الربيع العربي، علماً بأن ثورة الربيع العربي قد شملت كل الدول في إحداث نقلة نوعية وجنوح إلى التنمية الشاملة،

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/11/2022
العدد الثالث: ص.ص 190-210 ISSN: XXXXXXX Issue: N3
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

تحقيقاً لبعض مطالب المحتجين أو الثوار أو المنادين بإجراء تعديلات دستورية وسياسية وتنموية. فكان صياغة الدستور إحقاقاً للتنمية السياسية بقيادتها لدفة التغيير إلى الأفضل مما يدعم التطور السياسي والتنموي.

5-الشرعية:

يقصد بها رضا المجتمع عن النظام السياسي الذي يدبر شؤونه واعتقاد المواطنين بأن النمط القائم في توزيع الدوار والمكاسب هو النمط الذي يستحق الولاء. ويشترط لتحقيق الشرعية أن يكون المجتمع السياسي متوافقاً ومنسجماً، وتكون للنظام السياسي القدرة على حشد المواطنين وتعبئتهم كرمز لكرامتهم وسيادتهم (عبد الله نقرش: 2005: 514). فالشرعية تظل تمثل باعث للتنمية الشاملة من خلال استقرار النظام السياسي واكتساب المشروعية والاعتراف الداخلي والخارجي. فحكومات الدول التي شهدت ثورات الربيع العربي لا تزال تبحث عن الشرعية واكتساب ثقة المواطنين. فقد تشهد تنمية شاملة إذا توافق عليها الجميع. وقد سعت عديد من دول الربيع العربي في الشروع ببرامج تنموية بعد استقرار أوضاعها. ودول أخرى لا تزال تبحث عن الشرعية وإقناع المواطنين بتوجه الحكومة نحو النهوض باقتصاد البلاد، وفي دول لم تستقر عندها الحكومة ولم تستطع التقدم في برامج التنمية الشاملة.

سادساً-أدوار التنمية السياسية في تحقيق التنمية الشاملة:

أن التنمية السياسية تهدف إلى تحقيق الوعي السياسي ومعرفة المتطلبات الأساسية التي تنادي بها كل فئات المجتمع. وإذا ما تم ذلك سيسود في المجتمع نوع من الاستقرار في كافة المجالات مما يساعد على تنفيذ برامج التنمية المختلفة.

إن اتجاه السلطات الحاكمة نحو إقرار التنمية السياسية يحفز الراغبين في المشاركة السياسية بالدخول والمساهمة المباشرة في دفع عملية التنمية الشاملة.

بما أن التنمية السياسية تهدف إلى بناء الديمقراطية فإن ذلك يعضد من فرص سيادة الديمقراطية والانفتاح السياسي الذي يؤدي إلى الاستقرار السياسي الذي يتبعه استقرار في كافة المجالات مما يسهل إمكانية حدوث التنمية الشاملة.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/11/2022
العدد الثالث: ص.ص 190-210 ISSN: XXXXXXX Issue: N3
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

الانسياب والانتقال السلمي للسلطة من خلال التداول السلمي يرفع من درجة الوعي لدى الحاكم والمحكوم، لأن لكل فرد دور سيحقق خلال فترة حكمه خاصة في مجال التنمية بتركيز كبير حتى يضمن الاستمرارية مع رضا المحكومين. أو يكون لكل فرد دور يلعبه خلال استغلال الحريات في التعبير عن رأيه حول عديد القضايا التي تهمه ووطنه، أو فرض الرقابة والمتابعة لكل المشروعات التي تحاول الدولة تنفيذها.

الفهم الصحيح للحقوق والواجبات والوطنية ضرورة تمليها التنمية السياسية ويسهم في تحقيق التنمية الشاملة، وذلك بالابتعاد عن كل ما من شأنه الإضرار بمكتسبات الوطن من تهريب وعمالة وغيره.

الخاتمة:

-الخلاصة والاستنتاجات:

تناول المقال بإيجاز دور التنمية السياسية في تحقيق التنمية الشاملة من خلال ثورات الربيع العربي ودوافع الثورات وأسبابها وبعض شعاراتها التي تحقق جزء يسير منها وبقي البعض قيد المحاولات والتنفيذ. وتوصلت إلى:

إن دوافع الربيع العربي لم تكن موحدة بن الدول التي شهدت الثورات وغيرها مما يدل على أن رغبات الشعوب في التعامل مع أنظمتها تختلف حسب الحاجة الاقتصادية والاجتماعية والبحث عن الحرية والكرامة.

إن أغلب رغبات الشعوب لم تتحقق حيث أن الدول التي شهدت الربيع كتونس وليبيا ومصر واليمن والسودان التي غيرت أنظمتها لم تصل إلى وفاق بعد في تسيير أحوالها وفي خلافات بعضها جوهرية وأخرى ليست جوهرية عدا مصر وتونس اللاتي استقرتا جزئياً.

إن التنمية السياسية كمفهوم نظري قد يساهم بصورة كبيرة في التنمية الشاملة إلا أنها لم تحقق تنمية وواضحة ففي دول الربيع العربي. لأن الدول لم تشهد تغييراً جذرياً في نظمها السياسية ولم تصل بعد إلى دستور جامع ودائم ينظم ذلك.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/11/2022
العدد الثالث: ص.ص 190-210 ISSN: XXXXXXX Issue: N3
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

إن الديمقراطية والتبادل السلمي للسلطة لم تعرف طريقها بعد في عديد الدول العربية رغم النطق بها في بعض المحافل الدولية، ممل يعني أن التنمية السياسية تحتاج إلى بعض الوقت للفهم والتطبيق لبعض مفاهيمها لتتحقق التنمية والاستقرار السياسي والاقتصادي.

إن ما يشهده العالم العربي من ثورات يحتاج إلى جهد كبير لبلورة المفاهيم الجديدة للتنمية السياسية حتى تتحقق التنمية الشاملة والاستقرار، الذي يمكن أن يقود إلى نتائج مقبولة تؤكد بأن الربيع العربي يمثل مرحلة للانتقال من أنظمة تقليدية إلى أنظمة حديثة تستصحب معها كل تجارب الشعوب في النهوض من خلال الفهم الصحيح لماهية التنمية السياسية وأهدافها.

لا يمكن للتنمية السياسية أن تلعب دوراً في تحقيق التنمية الشاملة وفق المعطيات الواقعية لحال الشعوب العربية ونخبها.

يعتبر الدستور هو الحاكم والمنظم للدولة والشعب كما هو الحال في دول الغرب التي لم تتغير سياساتها مع تغير الحكام. وإن نجاح ثورات الربيع العربي يتمثل في التوصل إلى دساتير شاملة تضمن تطبيق كل مفاهيم التنمية السياسية لتتحقق التنمية الشاملة.

غياب التوافق وعدم الاعتراف الداخلي بالحكومات التي تشكلت في دول الربيع العربي وما يعرف بالشرعية وقف سداً وحاجزاً بين تطبيق برامج التنمية أو تعطيلها حتى تستقر الحكومات.

-التوصيات والمقترحات:

بناء على ما سبق من تحليل واستنتاجات أقترح بعض التوصيات ، منها:

1-ضرورة مراعات النخب الحاكمة لرغبات وخيارات الشعوب في المشاركة في اتخاذ القرارات.

2-يجب على السلطات الحاكمة منح شعوبها مزيداً من الحريات ، لتشعر بانتمائها للسلطة وقبولها.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/11/2022
العدد الثالث: ص.ص 190-210 ISSN: XXXXXXX Issue: N3
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

3-أقترح صناعة وصياغة دساتير دائمة ومواكبة في كل دولة لتمنع احتكار السلطة في يد واحدة لفترة زمنية طويلة.

4-توفير فرص عمل للشباب المتعلم والماهر حتى تتحقق التنمية على يده، كما يجب توفير فرض تدريب مستمر لكل الكوادر المساعدة لتطوير المشروعات التي من شأنها النهوض بالدول واقتصادها.

5-ضرورة تبني مشروعات تبادل وتكامل اقتصادي عربي بين الدول التي تمتلك موارد كامنة وتفتقر اليها دول أخرى.

المراجع:

1-إحسان محمد الحسن. علم الاجتماع السياسي. دار وائل للنشر، عمان،2008.

2-أندرو ويبستر. مدخل لسوسيولوجية التنمية- ترجمة حمدي حميد يوسف، سلسلة المائة كتاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،1986.

3-برهان غليون. فكرة الوحدة في المغرب العربي .تكوين الجماعات الوطنية. مجلة دراسات عربية، السنة 22 العدد حزيران 1986.

4-ثناء فؤاد عبد الله. آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1997.

5-حسين جميل. حقوق الإنسان في الوطن العربي:المعوقات والممارسة. ورقة عمل مقدمة إلى أزمة الديمقراطية ففي الوطن العربي، الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1977.

6-رياض عزيز هادي. المشكلات السياسية في العالم الثالث. بيت الحكمة، بغداد،1989ز

7-عبد الله نقرش. إشكالية التنمية السياسية في العالم العربي: مقاربة نظرية، الجامعة الأردنية- مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 32 العدد2005،3.

8-عيد حسن عيد. دراسات في التنمية والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1996.

9-محمد زاهي بشير المغيربي. التنمية السياسية والسياسة المقارنة- قراءات مختارة. منشورات جامعة قار يونس، بنغازي،1998.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/11/2022
العدد الثالث: ص.ص 190-210 ISSN: XXXXXXX Issue: N3
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

10-ناجي عبد النور. أزمة المشاركة السياسية في الجزائر- دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007.بحث مقدم للمؤتمر العالمي حول اللغة العربية والعولمة- بحث في الواقع والمستقبل، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2008.

11-نبيل السمالوطي (1981). علم اجتماع التنمية. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

12- http://ar.wikipeda.org/wikiAA_18482013 July28.

13-http://www.nationalkuwait.com/forum/index.php?threads/246334/6November2012